

## مقال لوزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي، آريئيل شارون، بعنوان "حالة طوارئ" \* 1

[1990/5/25]

### حالة طوارئ

آريئيل شارون

يديعوت أحرونوت، 1990/5/25

على مدى سنوات، استصرخت وناذيت وطالبت بالانصراف لمعالجة القضايا القومية المركزية. لقد ادعت بأن الانتفاضة ستؤدي بنا إلى وضع سياسي دولي لا يطاق، وستسبب ضرراً كبيراً لصورة إسرائيل في العالم، وفقدان الاحساس بالردع والخوف من إسرائيل. وكررت مراراً أن أكبر الأخطار سيتمثل بالمشاركة المتزايدة لعرب إسرائيل في العنف والارهاب. وشددت على إمكانية وقف دوامة الدماء. وقد تراوحت ردود الفعل على أقوالي من الاستهزاء والتسخيف إلى التلميحات الواضحة بأن كل ما أسعى إليه هو الحصول على منصب وزير الدفاع. وواصل "الخبراء" الأمميون ترديد أقوالهم بأن "الانتفاضة تسير نحو الخمود"، وأن "ما هذه إلا موجة عابرة".

طالبت ببلورة مشروع سلام حقيقي. طالبت بأن نوضح لأنفسنا، للعرب وللعالم، ما الذي تستطيع وما الذي لا تستطيع إسرائيل القيام به، بصراحة وأقوال واضحة. وحذرت من زرع الأوهام الكاذبة المؤدية إلى بلبلة علاقاتنا مع الولايات المتحدة. وطالبت بوضع مطالب مضادة، كوقف الحوار بين الولايات المتحدة وم.ت.ف، وحل المنظمات الارهابية الفلسطينية، التي تتواجد حالياً في الدول العربية، ومنها من تتلقى الدعم من العالم الغربي. وجاء الرد في صورة الفكرة التعيسة المتعلقة "بانتخابات ديمقراطية لعرب يهودا والسامرة وغزة"، والذهاب إلى القاهرة. وواصل "الخبراء" السياسيون ترديد أقوالهم بأننا "بهذا سنكسب الوقت".

اقترحت، مثل أعضاء آخرين في الحكومة، خطة لاستيعاب الهجرة المباركة، فسمعنا خطابات نارية، دون أن يتحقق شيء. فالمهاجرون يصلون بتيار هائل - حلم الأجيال يتحقق -

\* المصدر: الملف، نيقوسيا، ع 75/3 (حزيران/يونيو 1990)، 253-255.

<sup>1</sup> نقلاً عن "يديعوت أحرونوت" (تل أبيب)، 1990/5/25.

ونحن نقف مكتوفي الأيدي دون حراك. ويقوم القادة القوميون بطمأنتنا قائلين: "سنتغلب"، ونحن سنتغلب".

وبسبب الفلتان الأمني، والأخطاء السياسية، والتقصير في معالجة الهجرة، استقلت من الحكومة يوم 1990/2/12. لقد رغبت في أن أوضح باستقالتي - كما قلت مراراً - تحذير اليهود مما ينتظرهم، قبل حصول الفوضى.

وها هي الفوضى، تأتينا، ومن جميع الاتجاهات. فحولنا كل شيء يحترق، ونحن - وللشهر الثالث على التوالي - نهدر طاقتنا وجهدنا في أمور واهية.

نحن لا نعني بالهجرة المباركة، ولا بالأمن، ولا بوضعنا السياسي؛ وإنما بمحاولات واهية للصمود أمام ضغوط هذا السياسي أو ذاك، وأمام ابتزاز هذا الحزب أو ذاك. والمكائد والصراعات الشخصية، والشللية والكتلوية، لا تزال تحتل مركز حياتنا. ويقول قادتنا: إنه "لا داعي للتسرع" في عملية تشكيل الحكومة... "ربما الأسبوع القادم".

ولكن، لم يبق لنا المزيد من الوقت. لقد حان وقت الوقوف وتحمل المسؤولية، وتنفيذ العملية التالية: التشكيل الفوري لحكومة وحدة وطنية، ذات قدرة على القرار.

لقد قدمت كامل الدعم لتشكيل حكومة كهذه، وأعلنت أنني لن أكون عائقاً أمام تشكيل الحكومة عن طريق تقديم أي مطلب شخصي. وأنا أطلب بذلك كل شريك محتمل في إقامة الحكومة، بمن في ذلك رفاقي في الليكود.

وينبغي على هذه الحكومة أن تعالج القضايا التالية:

- إعادة الأمن إلى حياة اليهود والعرب في أرض - إسرائيل. فحتى الآن، وبعد سنتين ونصف سنة من التقصير الأمني الخطير، لا يزال بالامكان تحقيق ذلك. وفي هذا الشأن، ليس لدي أي جديد. فكل ما كان صحيحاً، وناديت به منذ كانون الأول/ ديسمبر 1987 وما قبله، لا يزال صحيحاً حتى الآن: يتوجب على القيادة السياسية تكليف أجهزة الأمن بمهمة واضحة، محددة وقاطعة، وهي اجتثاث الاضطرابات. وإذا كانت هناك حاجة لتعريف محدد، ينبغي وضعه: استعادة سيطرتنا على كامل مساحة أرض - إسرائيل، وإعادة فرض القانون والنظام - على الأقل - بالمستوى الذي كان عليه في تشرين الثاني/ نوفمبر 1987.
- ومن أجل ضمان عمل أجهزة الأمن، في إطار القانون فعلاً، ينبغي توفير وسائل إضافية لها، عن طريق وضع تشريعات في إطار القيم السائدة لدينا.

علينا تقليص الاضطرابات بأي ثمن، وحتى القتل - أيضاً - لغير الأبرياء. فالعقل لا يتحمل وجود قانون يسمع بإطلاق النار كمخرج أخير، ويسمح بقتل البشر، دون السماح عملياً

بعقوبات أكثر اعتدالا بكثير كطرد قادة الاضطرابات والمعرضين. والاصرار والحسم من جانب المرتبة السياسية – المستندة إلى فهم المشكلة وفهم الوسائل، والقدرة على التنفيذ والاشراف المباشر – لا يعني القسوة وتشديد العقاب، بل العكس؛ فهي وحدها التي تسمح بتحمل المخاطر، التي لا تجرؤ القيادة الحالية المفككة والمتردة على تحملها.

ولذا، فالطريق الوحيد للقضاء على الانتفاضة، لكي لا تقضي هي علينا، هو طريق تشكيل حكومة وحدة وطنية، واثقة بسياساتها، وصلبة في تنفيذ هذه السياسة.

• تركيز معالجة الهجرة، الاستيعاب، العمالة والبناء، من خلال تأمين كافة الوسائل المطلوبة لذلك، دون أي تدخل للاعتبارات الحزبية أو الائتلافية؛ وتحرير كامل الجهاز الذي يتشكل من قيود البيروقراطية في مجال الميزانيات والأراضي المطلوبة لتوطين مليون يهودي على الأقل.

• البدء على الفور في بلورة مشروع سياسي، قادر على تحقيق سلام حقيقي. وينبغي أن يكون بين أسس هذا المشروع ما يلي:

أ- وقف سباق التسلح في الشرق الأوسط، وتقليص التسلح ومساواة تسليح إسرائيل بتسليح الدول العربية، لتستطيع إسرائيل تحمل قدر أكبر من المخاطر في خطواتها السياسية.

ب- ديمقراطية الدول العربية، لتعزيز الثقة بأن السلام – إذا ما تحقق – ستم المحافظة عليه.

ج- حل مشكلة اللاجئين في قطاع غزة، وفي يهودا والسامرة، عن طريق جهد مشترك من جانب إسرائيل، الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية. وطالم بقي هذا الجرح مفتوحاً دون علاج، فلن يكون بالامكان تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

د- معالجة المشاكل الإقليمية، كمشكلة المياه، وإقامة "سوق مشتركة" للشرق الأوسط، تكون في مركزها إسرائيل، الأردن، السعودية وغيرها.

هـ- "هدم الأسوار" بين إسرائيل والأردن، وفتح نقاط عبور جديدة على الحدود أمام حركة الزوار من الطرفين، مما يؤدي إلى تغيير الأجواء، وتخفيف الشكوك المتبادلة.

و- إجراء مفاوضات سلام مع كل الدول العربية. وإذا كان قادتنا يجدون صعوبة في تشكيل حكومة على الفور، وإذا كانوا يعتقدون بأن "لدينا وقتاً"، فنرجوهم الابتعاد وإفساح المجال أمام آخرين للقيام بذلك.

من خلال تجاربي في إطار الجيش والحكومة، أعرف إلى أي مدى يجد الناس صعوبة في النهوض واتخاذ القرارات خصوصاً في أوضاع الضغط، في حالات الطوارئ، في قضايا الحياة والموت. وحقاً – إنها حالة طوارئ.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:  
ipsbeirut@palestine-studies.org  
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/>